

فلسطين من مساجد ومدارس تقاوم الاحتلال الصهيوني الذي يسعى إلى السيطرة عليها وإزالتها من الوجود. وكذلك الأمر بالنسبة للأوقاف في مصر، حيث لعبت دوراً مهماً في التصدي لمؤامرات الانجليز ضد الأزهر واللغة العربية الفصحى. هذا الدور لا يمكن أن يتحقق لأموال الدولة، لأن الدولة المحتلة تدعي أنها صاحبة الحق في التصرف في تلك الأموال، فتنهبها وتستولي عليها.

٢- موارد الوقف من الأفراد، حيث يقدم الناس على وقف أملاكهم الخاصة لأغراض متنوعة: اجتماعية، وتعليمية، وصحية وغير ذلك. أما موارد بيت المال فهي متعددة منها: الجزية التي تفرض على رؤوس غير المسلمين والخراج الذي يفرض على الأرض الخراجية، وعشور تجارة غير المسلمين، وتركة من لا وارث له، ومصادرة الأموال وغير ذلك.

٣- في الأوقاف يمكن تنصيب شخص لرعايتها وإدارتها، من قبل الواقف أو القاضي الشرعي. ويطلق على من يقوم بذلك الناظر. أما في بيت المال فينصب عليه شخص من قبل ولي الأمر، ويسمى القيم أو أمين بيت المال.

٤- في الوقف يلتزم الناظر في إدارته بشروط الواقف في حدود الشرع الإسلامي، في حين أن أموال بيت المال يتصرف الإمام فيها ويديرها وفق المصلحة العامة للمجتمع. كما قرر الفقهاء القاعدة التالية: "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة"

٥- أعيان الأوقاف ليست محلاً للبيع والتنازل والمبادلة، لكن يمكن استبدالها في حالات تقضي بذلك مثل تعطلها وعدم إمكانية الانتفاع بها. أما أموال بيت المال فيمكن بيعها والتنازل عنها بأمر ولي الأمر.

٦- ينفق ريع الوقف على الموقوف عليه كما هو محدد من قبل الواقف. أما ريع أموال الدولة يرد لخزينة الدولة، وينفق لعامة الناس، ومصالح الدولة العامة.

### المطلب الرابع:

#### الأحكام التي تناول علاقة الوقف بملكية الدولة (الوقف العام).

لقد ظهرت عدة مسائل فقهية تتعلق بعلاقة الوقف بأموال الدولة (بيت المال) نذكر

منها:

### أولاً: وقف أراضي الإقطاع.

أراضي الإقطاع: هي الأراضي التي يمنحها الإمام لبعض الأفراد من أراضي بيت المال؛ لاستغلالها وزراعتها، ولها أحكام خاصة توجب على المسلم استغلالها والاستفادة منها وهي على نوعين: إقطاع استغلال، وإقطاع تمليك. إقطاع الاستغلال: هي الأراضي التي بقيت رقبته مملوكة للدولة ومنفعتهما للفرد. وأما إقطاع التمليك فهي الأراضي التي كانت رقبته ومنفعتهما مملوكة للمقطع له.<sup>(١)</sup>

فإذا أقطع الإمام شخصاً قطعة أرض من النوع الأول، وأراد المقطع له وقف تلك الأرض؛ فلا يجوز وقفه؛ لأنه ليس ملكاً له، والشرط في الوقف أن تكون العين الموقوفة مملوكة للواقف ملكاً تاماً. أما إذا كان الإقطاع من النوع الثاني؛ فيجوز الوقف لهذه الأرض؛ لأن الواقف يملك العين الموقوفة ملكاً تاماً.<sup>(٢)</sup>

### ثانياً: وقف أراضي الإرصاء.

الإرصاء: هو تخصيص الإمام غلة أرض من بيت المال لبعض مصارفه مثل أن يجعل غلة بعض المزارع المملوكة لبيت المال للصرف على المساجد في المنطقة، أو على الأئمة والمؤذنين والقراء، أو على المدرسين، أو على من لهم استحقاق في بيت المال لقيامهم ببعض الخدمات. فهل يعتبر ذلك وقفاً؟ اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: ذهب ابن عابدين الحنفي إلى أن هذا التخصيص لا يعتبر وقفاً؛ لأن الإمام لا يملك أراضي بيت المال، وإن يده عليها كيد الولي على مال اليتيم، وإنما سمي هذا التخصيص إرصاءً، وليس وقفاً.<sup>(٣)</sup>

(١) الأحكام السلطانية للماوردي، ص ١٩٠، والأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء، ص ٢٢٧

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين، ٣٩٣/٤، والإسعاف للطرابلسي، ص ٢٠، أحكام الأوقاف للخصاف، ص ٣٤، والتحفة المرضية في الأراضي المصرية، لابن نجيم، ص ٥٦،

(٣) حاشية ابن عابدين ٣٩٣/٤.

القول الثاني: ذهب العلامة قاسم إلى أنه إذا كان الواقف السلطان من بيت المال من غير شراء؛ فإن هذا التخصيص يعتبر وفقاً صحيحاً.<sup>(١)</sup>

والراجح هو القول الأول أن الإرصاء لا يعتبر وقفاً؛ لأن من شروط الواقف أن يكون مالكاً لما يوقفه، والسلطان غير مالك لأموال بيت المال.

### ثالثاً: وقف أراضي الحوز.

أراضي الحوز هي: الأراضي التي حازها السلطان بعد عجز أصحابها عن زراعتها واستغلالها وأداء ما وجب عليها من ضرائب، حيث تنازلوا عنها إليه لتكون منفعتها للمسلمين، وتبقى رقبته لأصحابها.<sup>(٢)</sup>

فهذه الأراضي لا يجوز للسلطان وقفها، وذلك لأنها غير مملوكة للسلطان ولا لبيت المال، وإنما تعمل الحكومة على تنميتها واستغلالها بالزراعة والإنتاج، ويكون دورها دور النائب عن صاحبها في القيام بشؤونها، أو أن تعهد إلى من يكون قادراً على استثمارها على شكل مزارعة.<sup>(٣)</sup>

### رابعاً: إشراف الدولة على إدارة الأوقاف.

تخضع إدارة الأوقاف والولاية عليها في المجتمع الإسلامي إلى رقابة الدولة الإسلامية وإشرافها، فقد نص الإمام بدر الدين بن جماعة على ذلك حيث ذكر أن من حقوق الرعية على السلطان: "النظر في أوقاف البر والقربات، وصرفها فيما هي له من الجهات وعمارة القناطر وتسهيل سبل الخيرات."<sup>(٤)</sup>

### خامساً: جباية الدولة لأعشار الأوقاف.

نشأ هذا الإجراء في إبان الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر الميلادي، حيث

(١) المرجع السابق.

(٢) الإسعاف للطرابلسي، ٢٠-٢١، وأحكام الأوقاف، ص ٣٥.

(٣) انظر: المرجعين السابقين..

(٤) تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام لابن جماعة، ص ٦٧.

كانت الدولة تدفع من خزينتها الأعشار إلى إدارة الأوقاف في الأقطار الإسلامية؛ لأن غالبية الأراضي العشرية هي بالأصل أراضي دولة. أو كانت الدولة تقوم مقام الأوقاف في تحصيل الأعشار من الناس، ومن ثم تسليمها إلى إدارة الأوقاف الشرعية. وقد أطلق على هذا الإجراء وقف الأعشار.<sup>(١)</sup>

وكانت إدارات الأوقاف - في غالب الأحيان - تلجأ إلى التخمين في تحصيل تلك الأعشار؛ وذلك لتعذر الاستثمار الفعلي للأوقاف، فبعضها مشغول بالبناء، وبعضها مشغول بالتجارة، وبعضها مشغول بالصناعة. هذا إضافة إلى أن حصة الأوقاف مشاعة ضمن أراضي القرية، وقد كانت الحكومة العثمانية تدفعها إلى إدارة الأوقاف عيناً بعد أن تستوفيها. في حين إن حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين كانت تدفعها نقداً، بعد أن تعهدت بביاية الأعشار من الناس نيابة عن إدارات الأوقاف؛ لقاء أجرة تحصيل. وقد شكلت واردات الأعشار في فلسطين للسنوات من (١٩٢٣-١٩٤٧م) نصف واردات الأوقاف الإسلامية (٥٠%).<sup>(٢)</sup> وهذا إن دل على شيء فهو يدل مدى احترام الدول الإسلامية وغير الإسلامية للأوقاف الإسلامية، باعتبار أنها تنتقل إلى حكم ملك الله تعالى

#### سادساً: زكاة أموال الأوقاف.

يفرق في زكاة المال الموقوف بين ما إذا كان موقوفاً على جهة من جهات البر والخير:. وبين ما إذا كان موقوفاً على فرد معين أو جماعة معينين. فإذا كان موقوفاً على جهة خيرية: كالوقف على المساجد والفقراء والمساكين والمجاهدين فالراجح أنه لا زكاة فيه؛ لعدم وجود مالك معين. وأما إذا كان موقوفاً على فرد أو أفراد معينين: كالوقف على الذرية أو الأهل فالراجح أن الزكاة تجب فيه؛ لأن الموقوف عليه يملك الانتفاع به ملكاً مستقراً، لا يزاحمه أحد فيه، ولا يملك أحد يصرفه عن الانتفاع به.<sup>(٣)</sup>

(١) ملكية الأراضي في فلسطين لـ محمد ماجد الحزماوي، ص ١٤٧؛ نقلاً عن الوقف الإسلامي لعكرمة صبري، ص ١٣٢

(٢) فلسطين والانتداب البريطاني، كامل محمود خلة، ص ١٣٣؛ نقلاً عن الوقف الإسلامي لصبري، ص ١٣٢.

(٣) المجموع للنووي، ٢٩٢/٥.

## الختاتمة

بعد هذا العرض السريع لعلاقة الوقف بكل من الملكية العامة وملكية الدولة، والأحكام الفقهية التي تتعلق بتلك العلاقة نستطيع أن نوجز أهم ما انتهينا إليه في النقاط التالية:

- ١- الوقف في الإسلام هو: تحبب الأصل، وتسهيل المنفعة (الثمرة). وهو يتفق مع تعريف النبي ﷺ له في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شأن الوقف.
- ٢- الوقف له أهداف نبيلة تتمثل في القيام بما أوجبه الله تعالى من التعاون على البر والتقوى والتكافل والتراحم بين المسلمين، كما تتمثل في تحقيق رغبة قائمة في النفس تدفعه إلى نيل التقرب إلى الله تعالى. وتأمين مستقبل أولاده وأقاربه من الحاجة والعوز والفقر.
- ٣- للوقف حكم جليلة تتمثل في: جلب الخير العميم الدائم للبلاد والعباد، والتنمية الشاملة التي تنشدها الأمة الإسلامية، ولا يتحقق ذلك إلا بنشر ثقافة الوقف بين المسلمين في هذا العصر.
- ٤- الوقف متى صدر عن أهله مستكماً لشروطه صار إلى حكم ملك الله تعالى، سواء أكان الوقف خيرياً، أم ذريعاً؛ لأن الوقف الذري يؤول عند انقطاع الذرية الموقوف عليها إلى وقف خيري، ولأن الوقف إزالة ملك على وجه القربة كما في وقف المساجد والمدارس. ومعنى صيرورة العين الموقوفة على حكم ملك الله تعالى أن ينفك عن تلك العين اختصاص الملك الآدمي عن الواقف بمجرد وقفها، وأن تبقى تلك العين على ملك الله تعالى؛ باعتباره المالك الحقيقي لجميع المخلوقات، وأن يخضع تخصيص منفعتها إلى الجهة الموقوف عليها، وإدارتها من قبل الواقف، إلى إذن الله تعالى ومراعاة شريعته، وهذا مما يكسب الوقف قدسية وحماية.
- ٥- يختص الوقف في الإسلام بعدة خصائص منها: أنه من القرب المندوب إليها، وينشأ لازماً دائماً بمجرد إيجاب الواقف، ويكتسب الشخصية الاعتبارية، ويتولى إدارته ناظر معين بطريقة شرعية من قبل الواقف أو القاضي الشرعي، بحيث تتوافر فيه الأمانة، والكفاية والصلاح، ويتقيد في صرف الربح بما اشترطه الواقف، إذا كان شرطه مطابقاً

للشرع الإسلامي.

٦- الإسلام أقر الملكية العامة فيما لا يستغني عنه الناس من طرق وجسور وقناطر وأنهار وبحار وغير ذلك. وهو يهدف من ذلك إلى توفير البنية التحتية لوسائل الإنتاج في المجتمع الإسلامي، وتحقيق التوازن الاجتماعي بين الأفراد، وتحقيق التكافل والتكامل بين أجيال الأمة الإسلامية.

٧- تختص الملكية العامة في الإسلام بعدة خصائص منها: عدم وقوع الملك الخاص عليها، وعدم قبولها للتصرف بالبيع أو الهبة، وتركها للانتفاع العام أو الإباحة، وهي تمثل القطاعات الأساسية في اقتصاد البلد.

٨- بالمقارنة بين الوقف والملكية العامة نجد أن بينهما توافقاً من جهة، وتبايناً من جهة أخرى. فهما يتفقان في: كونهما ثابتتي الأصل، لا تباعان ولا توهبان، كما أنهما يعملان على سد المصالح العامة والحاجات الضرورية للمجتمع، ويخضعان لرقابة الدولة وإشرافها، ويكتسبان الشخصية الاعتبارية. وهما يتباينان من عدة وجوه:

أ- الوقف يصير على حكم ملك الله تعالى، أما الملكية العامة فهي مملوكة لمجموع الأمة، وهذا مما يعطي أموال الأوقاف قداسة وحماية خاصة، تجعلها تقف في مواجهة آحاد المسلمين الذين يطمعون في تلك الأموال بشبهة الملك العام.

ب- موارد الوقف في الإسلام من أفراد الأمة، أما موارد الملكية العامة فهي من الثروات الطبيعية، وما اعتبرته الدولة وقفاً عاماً على مجموع الأمة، كالأراضي المفتوحة عنوة.

ج- الوقف يخضع لإدارة ناظر معين من قبل الواقف أو القاضي الشرعي، أما الملكية العامة فتخضع لإدارة الدولة الحاكمة.

د- في الوقف يلتزم الناظر في إدارته بتعليمات الواقف وشروطه في حدود الشرع الإسلامي، في حين تتصرف إدارة الدولة في أموال الملكية العامة وفق المصلحة العامة للأمة.

هـ- في الوقف يصرف الربح إلى الموقوف عليهم كما حُدد من قبل الواقف، في حين

أن أموال الملكية العامة، فبعضها تكون من المباحات الأصلية، وبعضها تكون موقوفة على كافة المسلمين ومصالحهم كما في الأراضي المفتوحة عنوة.

٩- ظهرت بعض الأحكام الفقهية التي تتعلق بعلاقة الوقف بالملكية العامة، منها انتفاع الأموال الموقوفة من أراض، وعقارات وحيوانات بالمرافق العامة للملكية العامة.

١٠-الإسلام أقر ملكية الدولة للأموال لسد المصالح العامة وحاجات المجتمع الضرورية من أمن داخلي وخارجي وتعليم وصحة وغير ذلك وهو يهدف من ذلك إلى تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الإسلامي، وتحقيق سيادة الدولة على شعبها، وتضامن غير المسلمين مع الدولة في تحمل أعباء الدولة المالية، والعمل على عمارة الأرض بزراعتها، وتطبيق سياسة المعاملة بالمثل بين الدول.

١١- تختص ملكية الدولة في الإسلام بعدة خصائص منها: تصرف ولي أمر المسلمين بهذه الأموال بالبيع أو الهبة، كما يتصرف الملاك في أملاكهم الخاصة، لكن وفق المصلحة العامة، وعدم إعدادها للانتفاع العام للناس، وهي تمثل مورداً دائماً للدولة، وتصرف وفق ما حدده الشرع الإسلامي، وهي متنوعة المصارف، وتتأثر هذه الأموال بتقلب الدول عليها.

١٢- بالمقارنة بين الوقف وملكية الدولة نجد أن بينهما توافقاً من جهة، وتبايناً من جهة أخرى. فهما يتفقان في كونهما يعملان على سد المصالح العامة والحاجات الضرورية للمجتمع، ويخضعان لرقابة الدولة وإشرافها، ويكتسبان الشخصية الاعتبارية. وهما يتباينان من عدة وجوه:

أ- الوقف يصير على حكم ملك الله تعالى، أما ملكية الدولة فهي مملوكة لبيت المال. وهذا مما يعطي أموال الأوقاف قوة دفاعية وحماية خاصة، تجعلها تقف في مواجهة الدول التي تحتل بلاد المسلمين.

ب- موارد الوقف في الإسلام من أفراد الأمة، أما موارد ملكية بيت المال فهي من الضرائب التي تفرضها الدولة على الناس من خراج وجزية وعشور تجارة وما صادرتة الدولة من أموال وغير ذلك.

- ج- الوقف يخضع لإدارة ناظر معين من قبل الواقف أو القاضي الشرعي، أما ملكية بيت المال فتخضع لإدارة الدولة الحاكمة.
- د- في الوقف يلتزم الناظر في إدارته بتعليمات الواقف وشروطه في حدود الشرع الإسلامي، في حين تتصرف إدارة بيت المال في الأموال وفق المصلحة العامة.
- هـ- في الوقف يصرف الربيع إلى الموقوف عليهم كما حُدد من قبل الواقف، في حين أن أموال ملكية الدولة تصرف في مصالح المسلمين العامة وحاجات المجتمع الضرورية.
- ١٣- ظهرت بعض الأحكام الفقهية التي تتعلق بعلاقة الوقف بملكية الدولة منها: حكم وقف أراضي الإقطاع، والإرصاد، والحوز، وجباية الدولة لأعشار الوقف، وخضوع أموال الأوقاف إلى رقابة الدولة، وزكاة أموال الأوقاف.



### المصادر والمراجع

- (١) أحكام الأوقاف لأحمد بن عمرو الشيباني (الخصاف)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- (٢) أحكام الوقف لجلال بن يحيى بن مسلم الرأي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند ط ١، ١٣٥٥هـ.
- (٣) أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية لمحمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٧م.
- (٤) الإسعاف في أحكام الأوقاف لإبراهيم بن موسى الطرابلسي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة الأشباه والنظائر لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- (٥) الأم، محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- (٦) الإنصاف لعللي بن سليمان المرداوي، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- (٧) أوقاف السلطان الأشرف شعبان، راشد سعد القحطاني، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، الرياض، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- (٨) البحر الرائق لزين الدين بن نجيم، دار المعرفة، بيروت، ط ٢.
- (٩) بدائع الصنائع، للكاساني، دار الكتاب العربي، بيروت، مصور عن الطبعة الأولى، ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م.
- (١٠) تبين الحقائق لعثمان بن علي الزيلعي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢.
- (١١) تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام لبدر الدين بن جماعة، مطابع مؤسسة الخليج، الدوحة، نشر رئاسة المحاكم الشرعية بقطر، ط ٢، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- (١٢) التحفة المرضية في الأراضي المصرية، ضمن رسائل ابن نجيم، دار الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- (١٣) التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المحددي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- (١٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد عرفة الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- (١٥) حاشية الشلي مع تبين الحقائق للزيلعي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢.
- (١٦) حاشية ابن عابدين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٦هـ — ١٩٦٦م.
- (١٧) حاشية العدوي على حاشية الخرشي، دار صادر بيروت.
- (١٨) حجة الله البالغة، أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت: ١١٧٦هـ)، تحقيق: عثمان جمعة ضميرية، مكتبة الكوثر، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م.
- (١٩) الخرشي على مختصر خليل، دار صادر، بيروت.
- (٢٠) الدر المختار شرح تنوير الأبصار، للحصكفي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٦هـ — ١٩٦٦م.
- (٢١) الذخيرة، للقرافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٤م.
- (٢٢) روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- (٢٣) سبل السلام لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، بيت الأفكار الدولية، الأردن.
- (٢٤) سنن ابن ماجه لمحمد بن يزيد (ابن ماجه) بيت الأفكار الدولية، الأردن.
- (٢٥) الشرح الكبير، لعبد الرحمن بن محمد المقدسي، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٥هـ — ١٩٩٥م.
- (٢٦) شرح مجلة الأحكام العدلية، سليم رستم باز، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.
- (٢٧) صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري، بيت الأفكار الدولية، الأردن، ١٩٩٨م.
- (٢٨) صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج، بيت الأفكار الدولية، الأردن.
- (٢٩) الفتاوى الهندية، لمجموعة من علماء الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٤.
- (٣٠) فتح القدير شرح الهداية، للكمال بن الهمام، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة، ١٩١٦م.

- (٣١) الفواكه الدواني شرح رسالة أبي زيد القيرواني المالكي، للنفاوي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط ٣، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- (٣٢) قوانين الأحكام الشرعية لمحمد بن أحمد بن حزي، دار العلم للملايين، بيروت.
- (٣٣) الكافي لابن قدامة، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٥، ١٩٨٨م.
- (٣٤) كشف القناع لمنصور بن يونس البهوتي، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.
- (٣٥) المبسوط لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- (٣٦) المجموع شرح التهذيب، للنووي، دار العلوم للطباعة، القاهرة.
- (٣٧) مجموع فتاوى ابن تيمية، دار عالم الكتب، الرياض.
- (٣٨) محاضرات في الوقف لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة.
- (٣٩) المصباح المنير لأحمد بن محمد الفيومي، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط ٦، ١٩٢٦م.
- (٤٠) معجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعه جي وحامد قنيبي، دار النفائس، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- (٤١) معجم مصطلحات الشريعة والقانون، للدكتور عبد الواحد كرم، بدون دار نشر، ط ٢، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- (٤٢) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
- (٤٣) المغني لابن قدامة، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- (٤٤) مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام ليوسف بن عبد الهادي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٧١م.
- (٤٥) مغني المحتاج لمحمد الشربيني الخطيب، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨م.
- (٤٦) المقنع لموفق الدين عبد الله بن قدامة، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- (٤٧) الملكية ودورها في الاقتصاد: دراسة مقارنة وموازنة بالقانون، الدكتور عبد الحميد البعلبي، نشرته الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية التابعة للجامعة الدول العربية، عمان - الأردن، ٢٠٠٢م.
- (٤٨) منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، لابن النجار، عالم الكتب، بيروت
- (٤٩) منح الجليل على مختصر خليل، لمحمد عlish، مكتبة النجاشي، ليبيا.
- (٥٠) المنهاج في شرح صحيح مسلم، النووي، بيت الأفكار الدولية، الأردن.
- (٥١) مواهب الجليل لمحمد بن محمد الخطاب، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.
- (٥٢) نهاية المحتاج لأحمد بن حمزة الرملي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- (٥٣) نيل الأوطار لمحمد بن علي الشوكاني، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- (٥٤) الهداية شرح بداية المبتدي، لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل، المكتبة الإسلامية.
- (٥٥) الوقف وأثره في التنمية، للدكتور عبد الملك السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ٢٠٠٠م.
- (٥٦) الوقف الإسلامي بي النظرية والتطبيق، د. عكرمة صبري، دار النفائس، الأردن، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

## استبدال الوقف بين المصلحة والاستيلاء

د. عبد الرحمن بن محمد العمراني

بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للأوقاف بالملكة العربية السعودية  
الوقف الإسلامي "اقتصاد، وإدارة، وبناء حضارة"

## توطئة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإن إنفاق المال في سبيل الله يعد أصلاً في شريعة الإسلام، أمر الله تعالى به في كتابه فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفِيعَةٌ ۗ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة: ٢٥٤). وحض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنته فيما رواه الإمام مسلم والترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة؛ إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"<sup>(١)</sup>.

من أجل ذلك اشتهر المسلمون بالتعاون على الخير؛ رحمة بالفقراء والمساكين، وإحساناً بالضعفاء من اليتامى والأرامل، وجبراً لخطاهم.. وتنافسوا في ذلك حتى شرع لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقة بمنافع أموالهم. وصورها أن يحبس المرء أصل ماله ويتصدق بثمراته وهو ما يعرف بالوقف. روى الشيخان<sup>(٢)</sup> عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بخير فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال يا رسول الله! إني أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟ قال: "إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها" فتصدق بها عمر أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث. وتصدق بها في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ولا يطعم غير متمول"<sup>(٣)</sup>. وكان هذا "أول

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: كتاب الوصية؛ باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم الحديث ٤١٩٩. وسنن الترمذي: كتاب الأحكام، باب في الوقف، رقم الحديث ١٣٧٦.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف، رقم الحديث ٢٧٣٧. وصحيح مسلم بشرح النووي: كتاب الوصية، باب الوقف، رقم الحديث ٤٢٠٠..

(٣) يراد بقوله "غير متمول" أنه "يكتفي بما يأكل ولا يكتسب به المال بالبيع لنفسه؛ وهو نظير الغازي في طعام الغنيمة يباح له أن يتناول بقدر حاجته ولا يتمول ذلك بالبيع والإقراض من غيره" ينظر كتاب المبسوط

وقف في الإسلام على المشهور<sup>(١)</sup> "تم بتوجيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب. ومن ثم عمل المسلمون على حبس أموالهم، والتبرع بمنفعتهم بوضعها فيمن يشاؤون من ذرياتهم وفي جهات الخير التي يرونها. وثبت رعايتها لحفظها وضمان وصولها إلى مستحقيها، والحرص على صرفها في وجوه الخير التي حددها واقفوها.

وظاهر الحديث أنه يباح الاستفادة من الثمرة، ويمنع التصرف في أصلها ببيع أو معاوضة أو هبة أو غيرها. وهذا هو مدلول الوقف كما جاء في تحفة ابن عاصم:

يوقف الفائد لا الأصول<sup>(٢)</sup> قدر ما يستكمل لتعديل<sup>(٣)</sup>

ولما كانت الأوقاف معرضة للتلف لعامل الزمن، وأيضا لنقص نفعها بسبب تطور وجوه الاستثمار وتنوع طرق تنمية الأموال؛ عرضت على الفقهاء مسألة استبدالها. وظهر أن من الذين يتولون شؤونها من لم يقدرُوا الأمانة حقها فاتخذوا استبدالها طريقا للاستيلاء عليها. وهذا ما سيحاول هذا البحث مناقشته للمساهمة به في المؤتمر الثالث للوقف برحاب الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وهو تحت عنوان "استبدال الوقف بين المصلحة والاستيلاء".

وقد جعلته في مبحثين اثنين؛ أحدهما خصصته للحديث عن نظر الفقهاء في مسألة استبدال الوقف، والضوابط التي وضعوها لذلك. والثاني تناولت فيه صور الاستيلاء على الوقف كشفا لها من أجل أن تجتنب، ثم بينت فيه طرق حمايتها لإعمالها حتى يستمر هذا العمل الخيري ولا ينقطع. وختمته بخلاصة أشرت فيها إلى النظر المصلحي في المذهب الحنبلي في قوله بجواز استبدال الوقف عند تعطل منفعته فإن فيه حفظ غرض الوقف من الإهمال والضياع.

للسرخسي: ج ٣١/١٢.

(١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشريبي: ج ٣٧٦/٢.

(٢) قال أبو الحسن التسولي: "وليس المراد بقوله: (لا الأصول) أنها لا توقف أصلا؛ وإنما مراده أنها لا توقف بالمنع من التصرف فيها؛ بل من الإحداث فقط". ينظر البهجة في شرح التحفة: ج ٢٠٢/١.

(٣) البهجة في شرح التحفة: فصل في التوقيف؛ ج ٢٠٢/١.